



الفكر الفوضوي عند برودون

خالد امحمد فرج الوحيشي

قسم الفلسفة / كلية الآداب / جامعة الزاوية

Anarchist Thought in Proudhon

Dr. Khaled Mohammed Faraj Al-Wahishi

Department of Philosophy / Faculty of Arts / University of Zawiya

K.elwaheshi@zu.edu.ly

orcid.org/0009-0009-0425-3746

تاريخ الاستلام: 2026/4/01 - تاريخ المراجعة: 2026/05/2 - تاريخ القبول: 2026/05/14 - تاريخ للنشر: 2026/06/01

المخلص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل البنية الفلسفية للفكر الفوضوي عند برودون ، ويعتبر الفكر الفوضوي أحد أهم تيارات الفكر السياسي الحديث ، وقد ارتبط ظهور الفكر الفوضوي بالتحويلات الكبرى التي عرفها القرن التاسع عشر مع صعود الدولة المركزية الحديثة والراسمالية الصناعية .

من هنا برز برودون بوصفه أول من منح الفوضوية مضموناً فلسفياً ، وربطها بنقد السلطة ، فقد كان برودون يرفض استمرار قيام الدولة ويعمل على تحطيم أركانها بكل الوسائل ويعتبرها نظام أو مؤسسة سلطوية همها السيطرة على الأفراد ونهب الخيرات وانتشار عدم المساواة والعدالة بين الشعب ، لذلك صاغ برودون أفكاره وفلسفته السياسية من أجل إقامة عقد اجتماعي جديد ينظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويحقق الأهداف والغايات التي يسعى إليها الأفراد .

الكلمات المفتاحية :

برودون - الفوضوية - الدولة - السلطة .

Abstract:

This research aims to analyze the philosophical structure of anarchist thought in Proudhon's work. Anarchist thought is considered one of the most important currents of modern political thought, and its emergence was linked to the major transformations of the 19th century with the rise of the modern centralized state and industrial capitalism.

From this perspective, Proudhon emerged as the first to give anarchism a philosophical dimension, linking it to a critique of authority. Proudhon rejected the continued existence of the state and worked to dismantle its foundations by all means, considering it an authoritarian system or institution whose sole purpose was to control individuals, plunder resources, and spread inequality and injustice among the people. Therefore, Proudhon formulated his ideas and political philosophy to establish a new social contract that would regulate political, social, and economic life and achieve the goals and aspirations that individuals strive for.

مقدمة :

يعتبر الفكر الفوضوي أحد أهم تيارات الفكر السياسي الحديث ، وقد ارتبط ظهور الفكر الفوضوي بالتحويلات الكبرى التي عرفها القرن التاسع عشر مع صعود الدولة المركزية الحديثة والراسمالية الصناعية .

من هنا برز برودون بوصفه أول من منح الفوضوية مضموناً فلسفياً ، وربطها بنقد السلطة ، فقد كان برودون يرفض استمرار قيام الدولة ويعمل على تحطيم اركانها بكل الوسائل ويعتبرها نظام أو مؤسسة سلطوية همها السيطرة على الافراد ونهب الخيرات وانتشار عدم المساواة والعدالة بين الشعب ، لذلك صاغ برودون افكاره وفلسفته السياسية من اجل إقامة عقد اجتماعي جديد ينظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويحقق الاهداف والغايات التي يسعى إليها الافراد .

عليه فأن هذا البحث سيتناول الفكر الفوضوي عند برودون من خلال طرح الإشكالية التالية .
كيف اسس برودون تصوراً فلسفياً للفوضوية بوصفها بديلاً للدولة والسلطة ؟ وهل يمكن للفوضوية أن تكون نظرية سياسية قابلة للتنفيذ أم تظل مجرد احتجاج فلسفي ؟

من خلال هذه الإشكالية سيتم التطرق لمجموعة من الافكار والآراء التي ساقها برودون من خلال اتباع منهج تحليلي نقدي لتحليل النصوص والافكار .

أولاً: الاسس الفلسفية للفوضوية عند برودون .

يعتبر برودون الفوضوية فلسفة حرية ، فهو لم يفهمها باعتبارها فوضى ، بل بوصفها نظاماً اجتماعياً بلا سيادة قسرية فهو يقول " الفوضى هي نظام بلا سلطة "(1) .

لو تمعنا في هذه العبارة لوجدنا أنها تكشف عن انقلاب مفهومي ، إذ تصبح الفوضوية شكلاً من التنظيم الحر لا غياب التنظيم .

فالحرية كما يراها برودون ليست مجرد حق فردي ، بل بنية تعاقدية تقوم على التعاون والعدالة المتبادلة(2) .

نفهم من هذا أن السلطة السياسية مهما اختلفت صورها تنطوي على نزوع للهيمنة لذلك نجده يرفض المركزية والسيادة المطلقة واحتكار الدولة للقانون .

فهو يرى أن السلطة تناقض الحرية متى تحولت إلى وصاية على المجتمع(3) .

في هذا الطرح تكمن قوة هذا الموقف في فضح البعد القهري الكامن في الدولة الحديثة لكنه يثير تساؤل وهو إمكان قيام نظام اجتماعي معقد دون سلطة ظابطة .

لا شك أن السلطة تقوم في اساسها بين طرفين حاكمين ومحكومين سوى كانت في جماعة أو في مجتمع كامل أو على مستوى الدولة ، وهي احياناً قد تلقى القبول من قبل الخاضعين إليها وأحياناً أخرى قد تواجه الرفض وعدم القبول ، وهنا تبدأ عملية الاكراه من طرف السلطة ، حتى تفرض سيطرتها لذلك فإن علاقة السلطة تحمل وجهين الاكراه والقبول ولكل وجه طابعه الخاص الذي يميزه عن غيره " إن علاقة السلطة تتجلى بدقة في إنها علاقات بين مجموعتين أولئك الذين تمارس عليهم وهي علاقات يتميز فيها الاكراه والقبول "(4) .

هذه العلاقة بين السلطة والافراد في الدولة وفي جانب القبول والاكراه هي التي رسخت آراء وافكار لدى الافراد في إذهانهم سوى واجب الطاعة والخنوع الذي يأتي بالاكراه أو جانب القبول ، باعتبار أن السلطة تعمل دائماً من

اجلهم وصالحهم ولو كان الواقع غير ذلك ، وهذا ما دفع برودون إلى القول على الشعب رفض تلك الآراء والأفكار والتخلص منها، من اجل خلق مجتمع جديد وبناء نظام جديد يقضي على سلطة الدولة وعوامل وجودها ، لانها في النهاية حسب برودون ما هي إلا استغلال وقمع وسلب لحرية وإرادة الافراد ، مستندة على القوة التي تستخدمها للاكراه وكذلك على تلك الآراء والأفكار التي تجعل منها الوصي والراعي والمتحكم في الأفراد .

لقد حرص برودون على التغيير ، تغيير الماضي بتراكماته وجموده من خلال الفكر الفوضوي ، فالفوضوية تدعو لأن يكون الإنسان حراً من قيود سلطة الدولة ، لأنه يستطيع بعقله أن يدرك وطبقاً للمبادئ الأخلاقية ما هي مصلحته وكيف يحققها ويحافظ عليها ، فالفوضويين يؤكدون على أن مذهبهم لا يعنى الفوضى و ضد النظام وليست فكراً يدعو إلى غياب التنظيم ولكن عن طريق تغيير وبناء جديد للمجتمع ، يتخلص فيه من تراكمات ومساوئ قديمة لا تتفق وتطور حياة الإنسان إلى الافضل .

لقد كان برودون أول الفوضويين الذي قال بأن الفوضوية لا تعنى الفوضى ، إنما هي النظام ، ذلك النظام الطبيعي الذي يواجه النظام المصطنع المفروض من أعلى ، وأن الفوضوية حسب مفهومه هي الوحدة الحقيقية التي تأتي من خلال تضامن وتعاون الافراد في المجتمع ، وليست الوحدة المزيفة التي تجلب القيود والسيطرة والاستغلال(5) .

أن تلك الوحدة التي تجعل الأفراد مجبرين ومكرهين على قبول التحكم والسيطرة من قبل أفراد يمثلون الدولة وسلطتها ، إنه هو الاستغلال والاستعباد والظلم وفقاً لمفهوم الفوضويين لذلك فهم يعتبرون إن الدول هي اكثر الأفكار المسبقة شؤماً ، أنها بالنسبة لهم وهم يجب التخلص منه .

أن برودون يرفض ويهاجم هذا الوهم ، الذي يستحوذ على الافكار ، ويدعو إلى أن يدفع بهذا الوهم ويرمى في المتاحف وعلى رفوف المكتبات .

ويرى أن السبب في تقبل فكرة الدولة ، والدفاع عليها وإحاطتها بحالة من التمجيد والسحر مردها أنها تقدم نفسها بأنها الجهاز الطبيعي الذي يحقق العدالة والمساواة ويحمي الضعفاء وليس هناك من بديل لها يحقق تلك الأهداف والغايات (6) .

أن برودون يرفض هذه النماذج والمنظومة التي تظهر في ظل الدولة وتعمل على ترسيخ بقائنها والدعوة لها ، فالإنسان وفق المذهب الفوضوي مطالب أن يكون حراً ويتخلص من كل العوائق والرواسب التي تقف حيال حريته ، وجعلته خاضعاً لكل ما يملئ عليه وسلم بالأمر الواقع .

لقد كان برودون ذو اتجاه وفلسفة ثورية تعمل من أجل القضاء على رواسب وأسس السلطة التي تتحكم في الفرد من خلال الدولة ، التي يرى فيها تسلط وقمع لحرية المواطن واستغلال له وانعدام المساواة .

إذن فالفكر الفوضوي يدعو إلى إزالة كل العراقيل التي تقف أمام المساواة وحرية الفرد وتخليصه من كل تلك القيود التي جعلته عبداً مستغلاً ومطيعاً لسلطة تقوم على مجموعة تملك زمام الأمر في المجتمع متمثلة في الدولة ومؤسساتها أساس وجودها أفكار وتقاليد قديمة موروثة بحيث أصبحت واقع مفروض ومسلم به .

لذلك كان حرص الفوضويين الأول هو إزالة المجتمع السائد ، أي العمل على تغيير الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، حيث تركز الفوضوية فكرها ومشاعرها على نقض المجتمع ، وإيجاد تفسيراً له وتبريره ، وإيضاح القوى أو القواعد والمبادئ التي تقوضه ، أي قوته على التغيير وإبداء الدواعي والاسباب التي تدعو لذلك من خلال النقد والتبرير .

ثانياً: مفهوم الفوضوية عند برودون .

كان برودون يرفض استمرار قيام الدولة ، ويعمل على تحطيم أركانها بكل الوسائل ، ويعتبرها نظام أو مؤسسة سلطوية همها السيطرة على الأفراد ونهب الخيرات وانتشار عدم المساواة والعدالة بين الشعب وقهره وسلب حريته

وإرادته ، وجعله تابعاً وخانعاً لسلطتها ، لا يُشرع ولا يقرر ولا ينفذ ولا يستفيد من وجودها .
لذلك صاغ برودون أفكاره وفلسفته السياسية من أجل إقامة عقد اجتماعي جديد ينظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويحقق الأهداف والغايات التي يسعى إليها الأفراد حسب مفهومه ، لقد انتقد برودون العقد الاجتماعي لجان جاك روسو انتقاداً شديداً ، حيث وصفه بأنه جاء من أجل منح الشرعية والحق في التخلي الكامل على الحريات لصالح السلطة السياسية بالدولة ، إنه يقضي على حرية الأفراد ، كان يفترض بدلاً عن ذلك صياغة جديدة لنظرية العقد السياسي ، يكون فيها من حق الشخصية الفردية أو الجماعية الاحتفاظ بنصيبها فيما يتعلق بالسيادة والعمل ، إنه أمر جوهري وضروري أن يتم العقد بين طرفين أساسه المساواة والعدالة ، وأن يكفل لكلا الطرفين أن ينال أو يقوم بعمل شيئاً مساوياً لما يقدم له(7) .

يرى برودون أن وجود العقد بهذه الكيفية ولكي تتحقق فيه المساواة والعدالة والاحتفاظ بالحريات ، لا بد أن يقوم على شرطين أساسيين :

1: أن يكون تبادلياً ، أي أن تكون المصلحة والفائدة من الانضمام والدخول تحت العقد حسب رأيه تبادلية بقدر ما تقدم وتعمل تأخذ وفي إطار الحرية والإرادة .

2: أن يكون العقد من حيث محصوراً في حدود زمينة أي محدد الشروط والبنود وواضحة ومتفق عليها وبرودون يرى أنه من المفترض توفر هذين الشرطين في ظل النظام الديمقراطي ، إنما كان الواقع عكس ذلك فكان مجازاً لا غير ، ويبين برودون كيف أن هذين الشرطين لم يتحققا في ظل الديمقراطية النيابية والمركزية ، أو في ظل الملكية الدستورية القائمة على النصاب المالي ، أو في ظل جمهورية شرعية كما رسمها أفلاطون وتصورها ، فالعقد الاجتماعي القائم بين المواطن والدولة ، يفترض فيه ومن شروط قيامه أن يكون قائماً على المساواة والتبادل ، لكن هل يمكن لهذا العقد الذي يستحوذ على نصف أو ثلثي سيادة المواطنين وربيع ناتجهم ، أن يكون محصوراً في حدود ادلة ، فأفضل ما يوصف به هذا العقد في كل هذه الأنظمة حسب رأي برودون أنه قيد مجحف ، وباهظ التكلفة لأنه لا مقابل له إلى درجة كبيرو جداً ، وهو احتمالي لأن ما يعد به من مزايا برغم قلة ائتمالها فهي ليست مضمونه .

هكذا تبدو نظرة برودون للأنظمة السياسية في مؤسسة الدولة ووفق العقد الاجتماعي الذي شرعاً لقيامها واستمرارها والدفاع عن أحقيتها في ممارسة السلطة وأنه لا بديل لها ولا مناص من وجودها لا استمرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات البشرية .

إن برودون يؤكد ويطالب بأن يكون العقد السياسي كامل الشروط للعملية التبادلية التي تتطلبها الديمقراطية ، لكي يكون محصوراً في حدود نطاق الحكمة وتحقق المصلحة والفائدة ويناسب الجميع ، فالمفترض والصحيح وفق برودون أن دخول الفرد أو المواطن في هذا العقد والمشاركة فيه أن تعطيه الدولة بقدر تضحيتها من أجلها ، مع احتفاظه بحريته وسيادته ومبادرته ، وهنا تتضح الأهمية الحيوية التي يدعو إليها برودون من وراء وضع العقد السياسي ووجوده ، وهي ضمان والحفاظ على حق كل طرف يشارك في العقد من حيث السيادة ، وما يتعلق به من خصوصيات ذاتية ، بهذه الكيفية يتم ضمان الحريات الخاصة ويقضي على تهديد شمولية الدولة ، وانفرادها بكل مقاليد الحكم والسلطة ، إن فكرة العقد بهذا الوصف والشروط التي يطرحها برودون يصبح العقد عنده هو ما يطلق عليه الاتحاد(8) .

فالفكر الفوضوي يناهض ويعادي كل فكرة عن السلطة ، لأن السلطة تتناقض مع مفهوم الحرية الفردية ، ولكن لا بد له أن يفكر ويعمل من أجل إيجاد البديل للسلطة ، بطريقة لا تستعمل الإكراه والإكراه ، ويتحقق الأمن والعدالة والمساواة ، إنها عملية صعبة ودقيقة وحساسة جداً ، فكيف يتم تنظيم

المجتمع مع المحافظة على الحرية؟ وكيف يمكن للفوضوية صياغة عقد يضمن تحقيق الأهداف التي تنادي بها وتسعى لتحقيقها من أجل تحقيق غايات وطموحات الفرد في داخل المجتمع؟ إن الفكر الفوضوي بنظر للحياة الاجتماعية على أنها تقوم على علاقات قانونية إرادية وفق عقد حر يكون بين المعنيين، وتكون كل بنوده لصالح كل المتعاقدين، وينال الاحترام والقبول والرضا بحرية تامة أي دون فرض أو إكراه من أحد(9).

إن هذا التطور والتفكير في إقامة عقد فوضوي من طرف الفوضويين لبناء مجتمع جديد منظم بدل الدولة وسلطتها يجعلنا نرجع إلى روسو وعقده الاجتماعي باعتباره تمت صياغته ووضع بنوده لحاجة المجتمع لإقامة المجتمع السياسي المنظم أي الدولة وبناء على الإرادة العامة من قبل اطراف العقد . فالعقد الفوضوي كما يراه الفوضويين ليس أن يكون نتاج ما طرد من الباب يدخل من النافذة، أي بمعنى ليس عقداً يحاول القضاء واستبعاد والتخلي عن أمور عن طريق اتفاق وتشريع ومبادئ، ثم يأتي في الآخر ليفتح المجال لدخول تلك الأمور عن طريق إقامة سلطة بيدها القرار والتنفيذ والسيادة المطلقة، إن العقد الفوضوي أساسه نتيجة حوار ونقاش بين أطراف اتفقوا في النهاية على حل خلافاتهم والتوافق على مصالحهم المتبادلة، وبهذا الوضع بإمكانهم التعديل في العقد باستمرار في حالة تعرض المعنيين لتغيرات المصالح المتبادلة بينهما حاضرة دائماً، ومن هنا يتضح أن الفوضوية لا تقوم على عقد وحيد لكنها تقوم على مجموع لا نهائي من الاتفاقات والعقود التي تكون خاضعة بقدر الإمكان ومتسقة مع احتياجات الفرد ومصالحته وكيانه .

من جهة أخرى نجد أن العقد الفوضوي مداه محدود، أي أنه قائم على مصالح متبادلة بين الأفراد تحكم شروط العقد واستمراره وقابل للتغيير من أجل مصلحة الأفراد، بينما العقد الاجتماعي عند روسو يطلب التخلي من الفرد عن حريته والتبعية التامة لكل متعاقد وكل حقوقه للجماعة، بخلاف برودون في الفكر الفوضوي يرى في إقامة العقد أن المتعاقد يجب أن يحصل بقدر ما يعطي، ويعطي بقدر ما يحصل عليه، بمعنى أن تتساوى الحقوق والواجبات، وكذلك فهو أي المتعاقد خارج الالتزام المحدد بدقة من بنود العقد، حيث يستمر الفرد متمتعاً بحريته كاملة وسيادته المطلقة .

إن تصور برودون شكل العقد يمكن أن يكون بين فردين من الأفراد وقد يكون بين الآلاف من الأفراد، وعندما يتسع العقد فإنه يقود إلى الفيدرالية، وهذا هو الحل المناسب والبديل للنظام القائم على وجود الدولة والمركزية من وجهة النظر الفوضوية، أي استبدال سلطة الدولة بنظام الفيدرالية التي تتميز بعدم محدودية العقود وتوازن تلك العقود بطريقة سهلة لأنها ليست جامدة ولا نهائية على كل المستويات حرفياً أو مهنياً أو إقليمياً أو محلياً .

أما ما يتعلق بالدولة فيرى برودون أن الدولة أصبحت عبء على الفرد في المجتمع وعائقاً أمام تحقيق حريته وفرض إرادته، والتخلص من العبودية والخضوع والقهر والإكراه وصنع حياته بنفسه وتلك طموحات وأهداف وغايات كل فرد في المجتمع، فلا خلاف بين الأفراد في ذلك، والكل يدركون ذلك، فهم قادرون على أن ينظموا أنفسهم بطريقة

وكيفية ما تضمن لهم تحقيق أهدافهم، دون الحاجة إلى سلطة الدولة وتحكمها، هنا ستدوب الدولة في المجتمع عندما يقوم المجتمع بإدارة شؤونه ومصالحه بنفسه ستتنتهي الدولة ولن يكون هناك حاجة لوجودها .

إن المذهب الفوضوي يسعى ويعمل ويريد أن يكون مذهباً بناءً يغير نحو الأفضل ويقضي على ما هو سيئ في الدولة وسلطتها، ليحل محلها نظام أفضل . تختفي الدولة وتنتهي في المجتمع، أن ذلك يراه

البعض نوع من إحلال الفوضى وانعدام النظام عندما يتم إلغاء الدولة ، لكن الفوضويون يرفضون ذلك رفضاً تاماً ويعترضون على التهمة الموجهة لهم بأنهم ضد النظام وسيلتهم في ذلك اللجوء إلى المنهج التاريخي ، وليبينوا ويثبتوا أن مجتمع المستقبل الذي ستختفي فيه الدولة ليس من صنع خيالهم واختراع منهم ، إنه نتائج الماضي الخفية ، ووفق رأي برودون أن الإنسانية ظلت تحت الطغيان لفترة طويلة وصلت إلى ستة آلاف سنة ، ومع وجود الدولة وحكومتها وسيطرتها بكل مؤسساتها السياسية ، فإن المجتمع كان يصنع وببطء وفي صمت نظامه وتغييره نحو تحقيق البديل ، فهو يهيئ ويعد لنفسه تحولاً وبناء لنظام جديد تتجلى فيه حيويته وطموحاته وفعاليته واستقلاله وإعادة إرادته والتمتع بحريته(10) .

أن الفوضوية كما بين مفكريها ومنظريها هي ليست عملاً فوضوياً ضد النظام أو اختراع وخيال وتصور تلقائي في أذهانهم ، أنها تحول ومصير محتوم وفق مسيرة التاريخ وتطور حياة الإنسان الاجتماعية ، فالمرحلة الآن تقتضي هذا التغيير والتحول وفق المذهب الفوضوي وانتهاء الدولة وسلطتها وسيطرتها لتذوب في المجتمع بدل أن نفق في مواجهته .

أن نظام التبادلية الذي يقترحه برودون هو الذي سيقضي على دور الدولة وممارسة سلطتها عن طريق الحكومة للإشراف والتنظيم لعلاقات الأفراد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فالتبادلية مبنية على الواقع الاجتماعي دون التحلي على المبدأ والفكرة الأساسية وهي الدفاع عن استقلالية الفرد في المذهب الفوضوي ، أن المبدأ والمنطلق الأساسي عند برودون هو تخليص وتحرير الفرد والأفراد من الوصاية بواسطة سلطة عليا متحكمة .

أن نوبان الدولة في المجتمع حسب المفهوم الفوضوي هو إحلال القاعدة بدل القمة ، أي الشعب بدل ذلك الحاكم المسيطر والمتحكم في سلطة القرار والتنفيذ إنه ذلك الشخص غير المرئي ، الذي ترسخ في الأذهان والعقول إنه لا استغناء عنه ولا حياة بدونه منذ القدم ولا زال حتى الآن قائم ومستمر رغم ما فيه من مساوئ وعيوب حسب المذهب الفوضوي .

الخاتمة :

في نهاية هذا البحث الذي تناول الفكر الفوضوي عند برودون ، ومن خلال ما تم عرضه من آراء وافكار خلص البحث إلى أن الفكر الفوضوي عند برودون لا يمكن اختزاله في مسألة رفض الدولة أو إنكار السلطة بل أنه يمثل فلسفة سياسية متكاملة للحرية والعدالة والتنظيم الذاتي ، وهو ما تطرق إليه هذا البحث ، وقد تم التوصل لمجموعة من النتائج الهامة المتعلقة بهذا البحث .

- 1 _ أن الفكر الفوضوي عند برودون فلسفة تنظيم وليست فلسفة فوضى .
- 2 _ أن نقد برودون للملكية مرتبط بنقده للسلطة .
- 3 _ أن الفوضوية عند برودون ليست دعوة إلى الفوضى بل فلسفة تحررية بديلة لنظام الدولة والسلطة

المصادر والمراجع .

*يعد بيير جوزيف برودون (1809 – 1865) هو أحد أبرز الفلاسفة والمنظرين السياسيين في القرن التاسع عشر ، من مؤلفاته ما الملكية ، وكتاب التناقضات الاقتصادية .

- 1: برودون ، ما الملكية ، ترجمة عدنان محمد ، منشورات نقش ، سوريا ، 2020م ، ص 41 .
- 2: جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الجزء 5، ترجمة على إبراهيم السيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998م ص 241 .
- 3: المرجع نفسه ، ص 254 .

- 4:جان ماري دانكان ، علم السياسة ، ترجمة محمد عرب ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت، لبنان ، 1992م ، ص115 .
- 5:دانيال غيران ، الإناركية من النظرية إلى التطبيق ، ترجمة عومرية سلطاني ، تنوير للنشر والإعلام ، 2015م ، ص 61، 62 .
- 6: المرجع نفسه ، ص 95 .
- 7:مجموعة باحثين ، تطور الفكر السياسي ، المركز العالمي للدراسات ، طرابلس ، ليبيا ، 1998م ، ص443 .
- 8:المرجع نفسه ، ص444 .
- 9: رجب ابودبوس ، الفوضوية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ، 1989م ، ص63 .
- 10:المرجع نفسه ، ص85 .